العرب
السبت 2021/01/30
السنة 43 العدد 11956

مساع لنزع فتيل الاشتباك السياسي بين الرئاسات الثلاث في تونس

وساطة مستقلة لإنهاء الخلافات بين قيس سعيد والمشيشي والغنوشي

قامت شخصيات وطنية في تونس بمساع حثيثة خلال الأيام الماضية تمهيدا لإطلاق وساطة تستهدف نزع فتيل الأزمة بين الرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية ورئاسة البرلمان ورئاسة الحكومة) التي فجرها التعديل الوزاري المثير للجدل الذي أجراه رئيس الحكومة هشام المشيشي على فريقه الحكومي.

مأزق دستوري

الجمعي قاسمي

تونس – كشفت مصادر سياسية تونسية أن شخصيات وطنية بارزة ابتعدت نوعا ما عن العمل الحزبي، تستعد لإطلاق وساطة بين الرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ورئاسة البرلمان) في مسعى لإيجاد مخرج للأزمة الراهنة، على أمل إنقاذ أو على الأقل ضمان الحد الأدنى من سير الجهاز التنفيذي للدولة الذي بات يتهدده الشلل.

ويأتي هذا التحرك الذي لم تتضح ملامحه بعد، وسط مناخ من التوتر الشديد، عكسه تعدد عناصر الاشتباك السياسي بين الرئيس قيس سعيد، ورئيس الحكومة، هشام المشيشي، وكذلك أيضا بين الرئيس قيس سعيد، ورئيس البرلمان، راشد الغنوشي، واتساعها حتى اقتربت كثيرا من مربع اللاعودة.

حسونة الناصفي

مبادرة للتهدئة بدأت تتبلور لإيجاد حل للأزمة السياسية

هشام الحاجي

السياق السياسي الحالي يمنع ظهور مبادرة تدعو للتهدئة

وقالت هذه المصادر لـ"العرب" إن هذه الشخصيات التي لا تريد الكشف عن هويتها الآن، كثفت خلال اليومين الماضيين لقاءاتها لبلورة ما يُشبه "برتوكول عمل" يتضمن القواسم المشتركة التي يتعين التركيز عليها لتجاوز هذه الأزمة عبر تفكيك عناصر الخلاف، والحيلولة دون تحولها إلى أزمة دستورية سيكون من الصعب تسويتها بسبب غياب المحكمة الدستورية. وعلى وقع هذه المعطيات التي ما زالت تتخللها الكثير من مناطق الظل بالنظر إلى التطورات المتسارعة التي اتخذت بعدا أمنيا من خلال الكشف عن محاولة لـ"تسميم" الرئيس قيس سعيد، أكد حسونة الناصفي، رئيس كتلة الإصلاح في البرلمان التونسي (17 مقعدا برلمانيا)، أهمية التهدئة في هذه المرحلة التي وصفها بالحرجة والمقلقة جدا.

وقال لـ"العرب" إن مثل هذا التحرك الذي يستهدف تحقيق تهدئة على قاعدة الحد الأدنى المشترك الذي يمكن البناء عليه، هو المدخل السليم لإيجاد حل لهذه الأزمة السياسية المتصاعدة بين الرئاسات الثلاث والتي وصلت إلى درجة خطيرة من التوتر الذي من شأنه إرباك العمل الحكومي وبقية مؤسسات الدولة.

ولم يتردد في القول إن هناك مبادرة حقيقية بدأت تتبلور في هذا الإطار، لتقريب وجهات النظر بين أطراف الخلاف، لافتا إلى أن كتلته النيابية تدفع بهذا الخيار، وسبق لها أن دعت الحكماء والعقلاء وكبار القوم في البلاد إلى ضرورة التحرك عبر القيام بدور إيجابي في هذا الإطار.

واعتبر أنه لم يعد هناك أي خيار آخر يمكن اللجوء إليه لحماية مؤسسات الدولة من التصدع، وتحصين العلاقة بين الرئاسات الثلاث من الانقسام الذي يجعل البلاد ضعيفة وهشة أمام الاستحقاقات والتحديات الكبيرة التي تواجهها.

وشدد في هذا السياق قائلا "نريد حدا أدنى من التفاهم بين الرئاسات الثلاث، ونُعول على تدخل الحكماء، ورؤساء المنظمات الوطنية الكبرى للقيام بهذا الدور الذي تستدعيه المصلحة الوطنية العليا، لجهة الحفاظ على الاستقرار السياسي، والتوافق بين الرؤساء الثلاثة، بعيدا عن الحسابات السياسية، والمصالح الحزبية التي ألحقت بالبلاد أضرارا كبيرة".

ومع ذلك يرى مراقبون أن الظروف الموضوعية لم تنضج بعد لبلوة مبادرة من هذا القبيل، لأن أبواب الرئاسات الثلاث مازالت مُغلقة أمام بعضها البعض، ويصعب في الوقت الحالي تنظيم لقاء يجمع بين الرؤساء الثلاثة، رغم استمرار عدد من الشخصيات الوطنية في العمل بصمت على مُحاولة فتح تلك الأبواب، أو على الأقل إيجاد مخرج يؤدي إلى عقد هذا اللقاء.

وفي علاقة بهذه القراءة التي تكاد تحظى بالإجماع، أعرب الباحث السياسي التونسي هشام الحاجي في تصريح لـ"العرب" عن اعتقاده أن "السياق السياسي الحالي يمنع –وللأسف– ظهور مبادرة تدعو إلى التعقل وتجنيب انزلاق البلاد نحو مربع العنف الذي قد يصعب الخروج منه، وخاصة أن الاحتقان الاجتماعي وصل إلى مؤشرات مقلقة".

وربط صعوبة نجاح مثل هذه الخطوة بأمرين اثنين، أولهما هو أن الرؤساء الثلاثة "يفكرون حاليا بمنطق المواجهة والصدام أكثر مما يفكرون بمنطق الحوار"، والثاني هو أن "حدة التجاذبات السياسية وأيضا تغييب الأكاديميين والمحايدين من المشهد قد أفقدا كلمة الحكماء الكثير من القدرة على التأثير والفعل".

وتتردد تفسيرات أخرى عديدة لهذه القراءة التي جعلت الانطباع العام السائد حاليا في البلاد يميل نحو استبعاد ظهور مثل هذه المبادرة، باعتبار أن أخطر ما في هذه الأزمة هو أنها اتخذت منحى يندفع بقوة نحو التباعد أكثر من التقارب، وذلك بالنظر إلى تداعيات "الطرد المشبوه" الذي من خلاله سيطر ما سُمي بمحاولة "تسميم" الرئيس قيس سعيد على اهتمام الجميع.

وكانت الرئاسة التونسية قد أوضحت مساء الخميس ملابسات هذا "الطرد المشبوه" الذي وصفته بالخاص، حيث أكدت في بيان لها أنه "لا يحمل اسم المرسل، ويحتوي على مواد مشبوهة، وكان موجها إلى الرئيس قيس سعيد"، وقد تلقته مساء الاثنين الماضي، أي مباشرة بعد اجتماع مجلس الأمن القومي.

وأشارت إلى أن مديرة الديوان الرئاسي، نادية عكاشة، هي التي فتحت هذا الظرف "فوجدته خاليا من أي مكتوب، ولكن بمجرد فتحها للظرف تعكر وضعها الصحي وشعرت بحالة من الإغماء وفقدان شبه كلي لحاسة البصر، فضلا عن صداع كبير في الرأس"، وأن "أحد الموظفين بكتابة رئاسة الديوان كان موجودا عند وقوع الحادثة وشعر بنفس الأعراض ولكن بدرجة أقل".

وأثارت هذه الحادثة جدلا مازال متواصلا داخل البلاد، وسط تقديرات بأنها ستشكل مُنعرجا خطيرا في العلاقة القائمة بين الرؤساء الثلاثة لجهة الدفع بخلق توازنات جديدة، ولاسيما أن صداها تردد خارج البلاد حيث تلقى الرئيس قيس سعيد اتصالات هاتفية من نظيره الجزائري، عبدالمجيد تبون، ومن أمير قطر، تميم بن حمد آل ثاني، ومن رئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج اطمأنوا فيها على سلامة الرئيس قيس سعيد "إثر محاولة التسميم".

ضغوط شعبية في الجزائر لإقرار قانون «تجريم الاستعمار»

صابر بليدي

الجزائر – أطلق النائب البرلماني في الجزائر كمال بلعربي حملة شعبية لدعم قانون يستهدف "تجريم الاستعمار"، من أجل تكثيف الضغط على السلطة بغية الإذعان لمشروع القانون الذي يُنتظر عرضه على المناقشة في البرلمان منذ عام، وذلك تزامنا مع تسلم الرئيس الفرنسي لتقرير حول "حرب الجزائر" وتأكيده أنه لن يعتذر عن "جرائم الاستعمار" في الجزائر.

ووجه بلعربي تهما ثقيلة لرئيس الغرفة سليمان شنين، والأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني أبوالفضل بعجي، ومستشار رئاسة الجمهورية المكلف بملف الذاكرة عبدالمجيد شيخي، تتعلق بالوقوف وراء عرقلة مشروع قانون تجريم الاستعمار.

وفي خطوة لتكثيف الضغط على السلطة، وإخراج المشروع من قنواته العادية، أعلن النائب المنتمي سابقا إلى حزب جبهة التحرير الوطني، عن إطلاق حملة شعبية لدعم القانون، بالموازاة مع الجدل المُثار حول ملف الذاكرة بعد المشروع الذي قدمه المؤرخ بنجامين ستورا إلى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في إطار "لجنة الذاكرة" المشكلة بين البلدين بإيعاز من الرئيسين الجزائري عبدالمجيد تبون وماكرون.

وفيما أثار تقرير ستورا غضبا شعبيا في الجزائر، ووصف بـ"المساواة بين الضحية والجلاد"، في تقرير تسوية ملف الذاكرة المتصلة بالحقبة الاستعمارية (1830 – 1962)، لا يزال الصمت يخيم على الموقف الرسمي الجزائري.

ويبدو أن تخلف مستشار الرئاسة الجزائرية عبدالمجيد شيخي عن الموعد الذي ضبطته معه الوكالة الفرنسية الرسمية، لتقديم ردود فعل بلاده تجاه محتوى تقرير ستورا، يترجم عدم رضى جزائري عن المضمون، خاصة وأن جهات رسمية أوعزت إليه بالاعتذار، بحسب ما علمته "العرب" من مصدر مطلع.

ولم يتوان النائب كمال بلعربي عن اتهام الرجل الأول في حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم أبوالفضل بعجي بـ"تهديده شخصيا"، إن لم يتراجع عن الحملة التي يشنها منذ نحو عام من أجل سن قانون يجرم الاستعمار.

ولا يزال مشروع قانون تجريم الاستعمار، الذي بادر به عدد من نواب الغرفة الأولى، حبيس أدراج مكتب رئيس المجلس الشعبي الوطني سليمان شنين، منذ عام، وهو ما يلمّح إلى وجود إرادة قوية داخل السلطة لا تريد التصعيد مع الفرنسيين، أو تعبر عن ولاء خفي للأيديولوجيا الاستعمارية.

وذكر بلعربي، في اتصال مع "العرب"، أن "إطلاق الحملة الشعبية لدعم القانون، هو إضفاء للشرعية وضغط أفقي، من أجل أن تدرك رئاسة البرلمان ومن يدعمها أن المشروع ليس نزوة نائب أو مجموعة من النواب، بل هو تعبير عن إرادة شعبية تريد ترتيبا جديا للأوراق مع الفرنسيين".

ولفت إلى أن مشروع القانون الذي بادر به منذ عام ولا يزال حبيس أدراج مكتب رئاسة البرلمان، هو رد فعل طبيعي على قانون تمجيد دور الجيش الفرنسي خارج حدوده الصادر عام 2005 عن الجمعية الفرنسية، وبعده تمجيد دور "الحركى" في بناء فرنسا، وهم الفئة غير الفرنسية التي تعاونت أو حاربت إلى جانب الجيش الفرنسي ضد بلدها وشعبها، وأن أي تسوية تاريخية لن تمر على حساب تضحيات الجزائريين.

وعبر المتحدث عن استغرابه من تصريح المستشار الرئاسي، حول ما أسماه بـ"عدم حاجة الجزائر إلى قانون لتجريم الاستعمار، ما دام الجزائريون قد جرموه منذ عقود"، محذرا من أي "تسوية تقدم تنازلات على حساب نضالات وتضحيات الجزائريين، أو ترفع الحرج عن الفرنسيين في دورهم الغاشم".

وسبق للمشروع أن تعطل في العديد من المرات داخل البرلمان، بضغط من السلطات الرسمية خلال حقبة الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، حيث تم عدم طرحه للمناقشة، وهو ما يتكرر الآن، مع فارق في تحمّس من قبل الواقفين وراءه، الأمر الذي يحرج السلطة الباحثة عن براغماتية جديدة مع النظام الفرنسي.

ملف الذاكرة لا يزال يسمم العلاقات بين البلدين

فرق عمل لتعزيز التعاون بين المغرب وإسرائيل

الرباط – اتفق المغرب وإسرائيل على تشكيل فرق عمل من أجل التوصل إلى اتفاقيات تعزز التعاون بين البلدين، وذلك في أعقاب إعلان تل أبيب والرباط عن استئناف العلاقات الثنائية بينهما في وقت سابق.

وجاء ذلك في اتصال هاتفي بين وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة ومستشار الأمن القومي الإسرائيلي مائير بن شبات، حيث تم التطرق إلى العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

واتفق المسؤولان خلال هذه المباحثات التي أعقبت المكالمة الهاتفية بين العاهل المغربي الملك محمد السادس ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، على تشكيل مجموعات عمل ستشرف على إبرام اتفاقيات تعاون في العديد من المجالات، ولاسيما الاستثمارات والفلاحة والمياه والبيئة، السياحة والعلوم والابتكار والطاقة.

وسترغم القيود التي فرضتها جائحة كورونا في المغرب وإسرائيل مجموعات العمل هذه على الاجتماع عبر تقنية "فيديو كونفرنس".

وبحسب ما نقلته وكالة الأنباء المغربية، فإن وفدا مغربيا رفيع المستوى سيزور إسرائيل في أقرب الآجال، ربما في فبراير المقبل، وذلك لوضع اللمسات الأخيرة على شروط هذه الاتفاقيات.

وأضافت الوكالة المغربية أنه من المتوقع أن يزور وفد إسرائيلي يقوده بن شبات المغرب خلال شهر فبراير أيضا.

كما بحث رئيس هيئة الأمن القومي الإسرائيلي ووزير الخارجية المغربي "الإمكانات الكبيرة" التي تكمن في التعاون بين البلدين، بما يفيد ليس المغرب وإسرائيل فحسب بل المنطقة بأسرها أيضا.

> **المغرب اتفق مع إسرائيل، الجمعة، على تشكيل فرق عمل من أجل التوصل إلى اتفاقيات تعزز التعاون بين البلدين**

وكان المغرب وإسرائيل قد اتفقا على تطبيع العلاقات بينهما في العاشر من ديسمبر الماضي في خطوة لعبت الولايات المتحدة دور الوساطة فيها.

وأغلق المغرب مكتب الاتصال الإسرائيلي في الرباط عام 2000 إثر اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

وفي ديسمبر الماضي وقّع البلدان أربع اتفاقيات ثنائية ركزت على الرحلات الجوية المباشرة، وإدارة المياه، وإعفاء مواطني البلدين من التأشيرات، وتشجيع الاستثمار والتجارة بين البلدين.

وأعادت إسرائيل فتح بعثتها الدبلوماسية في المغرب ووصل سفيرها إلى الرباط الأحد الماضي.